

ما فيه نظر في كتاب مختصر المعاني للتفتازاني

أ.م.د. شيماء عثمان محمد

جامعة تكريت - كلية التربية للبنات

shomrbb@gmail.com

الملخص:

التلخيص والإيضاح والشرح والمختصر والمطول وغير ذلك من العناوانات المشابهة لها أو المشتقة منها أو المبنية عليها، هي نوع من مؤلفات التراث البلاغي العربي التي ظهرت بعد النصف الثاني من القرن السابع الهجري، يتمثل منهجها بإعادة عرض مؤلفات المتقدمين البلاغية وتعزيزها بالشرح المفصل والأمثلة والبيان للمفاهيم والمصطلحات. ظهر هذا النوع من المؤلفات بعد أن تنبه واضعوها، إلى أهمية مؤلفات المتقدمين في العلوم اللغوية كافة والبلاغية منها على نحو التحديد، وغزارة المادة العلمية الموجودة فيها ودورها في نشر الموروث اللغوي العربي بصورة عامة وأصالته ومدى حاجة الدارسين العرب وغير العرب لها في الحاضر والمستقبل، وقد اتفق هؤلاء المؤلفون على أهمية هذه الكتب التراثية المتقدمة القيمة كما وافقوا في الوقت نفسه على صعوبتها وحاجتها إلى إعادة العرض بطريقة مبسطة وميسرة للدارسين، وقد شكل كتاب مفتاح العلوم للسكاكي (٦٢٦هـ) في جزئة الثالث على نحو التحديد، شكل الأساس الذي بنيت عليه هذه المؤلفات واستقت منه مادتها العلمية.

الكلمات المفتاحية: (مختصر المعاني، التفتازاني، السكاكي، مفتاح العلوم)

There is no consideration in the book of brief meanings by Taftazani

Dr. Shaimaa Othman mohammed

Tikrit University _ college of Education for women

shomrbb@gmail.com

Abstract:

summary, clarification, explanation, abbreviation, lengthy and other titles similar to it or derived from it or based on it, is a type of Arabic rhetorical heritage that appeared after the second half of the seventh century AH, its approach is to re-present the applicants' rhetorical writings and enhance them with detailed explanation, examples and statement of concepts and terms. This type of literature appeared after its authors were alerted to the importance of the writings of applicants in all linguistic sciences and rhetorical ones in

particular, and the abundance of scientific material in them and their role in spreading the Arabic linguistic heritage in general and its originality and the extent to which Arab and non-Arab scholars need it in the present and future, and these authors agreed on the importance of these valuable advanced heritage books and at the same time agreed on their difficulty and need to re-display in a simplified and accessible way for students. The Key to Science by (626AH) Al-Sakaki in the third part specifically, formed the basis on which these works were built and from which their scientific material was derived.

Keywords: (abbreviated meanings, Taftazani, Sakaki, key to science).

مقدمة:

في القرن السابع الهجري وضع السكاكي (٦٢٦هـ) مولفاً غنياً وثيراً بالمباحث البلاغية والنقدية سماه مفتاح العلوم، وفي القسم الثالث من هذا المؤلف عمد السكاكي إلى تقسيم المباحث البلاغية التي جمعها من مادة مؤلفات البلاغيين قبله ولاسيما مؤلفات عبد القاهر الجرجاني (٤٧٦هـ) والرازي (٦٠٦هـ).^١ وقسمها إلى ثلاثة علوم ضم كل علم منها مباحث خاصة فيه متشابهة بالمنطلقات ومتقاربة بالمضمون فجاء مقسماً على مباحث علم المعاني ومباحث علم البيان ومباحث علم البديع.^٢ وقد أحدث هذا المؤلف نقلة نوعية كبيرة في الدرس البلاغي العربي التراثي ومنهج التأليف فيه، إذ شكل انعطافة جديدة نحو التبويب والنقنين والتنظيم.^٣ وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب وغزارة المادة العلمية فيه إلا أنه يعاني من الصعوبة والتعقيد والتطويل ويفتقر إلى الإيضاح، وكان هذا رأي علماء البلاغة الذين جاؤوا بعد السكاكي مثل القزويني (٧٣٩هـ) والتفتازاني (٧٩١هـ) وغيرهم.^٤ لذا عملوا على وضع المختصرات والشروح حوله. فوضع القزويني الإيضاح ثم تبعه بشرح تلخيص المقتاح، وبعده التفتازاني (٧٩١هـ) شرع بوضع المختصرات والشروح، لهذه المؤلفات فجاء منها (مختصر المعاني) الذي يتضمن اختصاراً لما جاء في القسم الثالث من مفتاح العلوم من القواعد البلاغية ويشمل الأمثلة والشواهد التي كان يحتاجها المفتاح لإيضاح قواعده، فضلاً عن ذلك تضمن المختصر آراءً للتفتازاني خاصة فيه وضعها حول بعض القواعد والمباحث البلاغية لما كان يرى أن فيه نظراً، أي بحاجة إلى نقد علمي ومناقشة ولا سيما في مباحث علم المعاني. ولم تكن هذه الآراء ووجهات النظر هذه خاصة وبدعا عند التفتازاني وحده بل ورد بعض منها عند أصحاب الشروح قبله أيضاً.

وفي دراستنا هذه سنعرض المباحث والآراء البلاغية التي ذكرها التفتازاني نقلاً واختصاراً عن كتاب مفتاح العلوم للسكاكي، وكان للتفتازاني فيها نظر التي وردت ضمن مباحث علم المعاني ، إذ سنحصى هذه المواضع ونحددها ونحلل رأي التفتازاني حولها، لنبين طريقة تعامله مع المادة العلمية والآراء البلاغية التي ينقلها.

أولاً: ما فيه نظر في باب الفصاحة

(فصاحة الكلمة) لكي تكون الكلمة فصيحة لا بد لها من أن تخلو من العيوب التي تؤثر على فصاحتها ومنها عيب التنافر أي تنافر الحروف الخفيف والثقيل. وقد اكتفى صاحب الإيضاح في هذا الموضوع بذكر عيوب الفصاحة وذكر الشواهد - وهي مشابهة للشواهد التي ذكرها التفتازاني - ولم يبين تفاصيل التنافر ولم يذكر صفات مخارج الحروف التي تسببت بالتنافر.^٥

١- ذكر التفتازاني: " وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموس الشديد وبين الزاي المعجمة التي هي من المجهور ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل".^٦ قال وفيه نظر؛ لأن الراء المهملة أيضاً من المجهورة. أي أن التفتازاني أضاف تفسيراً بين من خلاله سبب الثقل في مستشزرات، تمثل التفسير ببيان مخارج الحروف وسببها في تشكيل الثقل، وقدم حجته بالقول: أن الراء أيضاً من المجهور أي الراء التي في مستشرف أي أن البديل الذي قدمه الزاعمون عن كلمة مستشزرات لا يختلف عن اللفظة من كونه يعاني من الثقل فالراء والزاي كلاهما مجهورات أيضاً. ويبدو لنا في ذلك أن التفتازاني استفاد مما ذكره السكاكي بخصوص الأصوات ومخارجها وصفاتها في القسم الأول من كتابه الخاص بعلم الصرف.^٧

٢- أيضاً في مبحث فصاحة الكلمة قال: " وقيل أن قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة، وأن في قوله تعالى: " أم أعهد إليكم " (يس: ٦٠) ثقلاً قريباً من المتناهي فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا تخرج من الفصاحة".^٨ علق التفتازاني على هذا الرأي بالقول: وفيه نظر؛ لأن فصاحة الكلمة مأخوذة من تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير، على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة - أي بجملة - وقد اعترض التفتازاني على هذا الرأي من جانب آخر وهو أن صاحب الرأي قاس على كلام العرب والقرآن الكريم قال: والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ولم يسلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتغال القرآن على كلام

غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً.^٩ أي أن التفتازاني لم يرضَ بأن توصف كلمة من كلمات القرآن الكريم بأنها غير فصيحة.

٣- وقيل من فصاحة الكلمة ابتعادها عن الكراهة في السمع، بأن تكون الكلمة يمجها السمع ويتبرأ منها، وجاء في الأطول: "أن يتبرأ السمع كما يتبرأ عن سماع الأصوات المنكرة، وإنما يجب اشتراط الفصاحة بالخلوص عنها لأن اللفظ من قبيل الأصوات،".^{١٠} نحو الجرشي في قول أبي الطيب المتنبي:^{١١}

مبارك الاسم أغر اللقب كريم الجرشي

أي: النفس شريف النسب والأغر من الخيل الأبيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف.^{١٢} قال التفتازاني: وفيه نظر؛ لأن الكراهة في السمع إنما هي من جهة الغرابة المُفسرة بالوحشية مثل تكأكأتم وافرنعوا ونحو ذلك. أي أن اللفظة - بحسب رأيه - كُرِهت في السمع؛ لأنها وحشية غير متداولة.

٤- وقيل أن الكراهة في السمع ترجع إلى عدم طيب النغم. قال: وفيه نظر؛ " للقطع باستكراه الجرشي دون النفس مع قطع النظر عن النغم"^{١٣} أي أن اللفظ مكروهة بحد ذاتها لوحشيتها ولا علاقة للنغم بذلك. وقد وضع قول التفتازاني في شرح الاسفراييني على نحو أكثر في قوله: "والأصوات منها ما يستلذ النفس سماعه، ومنها ما يستكرهه، كذا ذكره الشارح، وفيه نظر؛ لأن اللفظ يجوز أن يكون من الأصوات التي لا يستكرهها أبداً، ويجوز أن يكون نظر المتن هذا المنع، أي لا نسلم أن اللفظ يجري فيه استكراه السمع، ويمكن أن يكون هذا ملخص ما قيل في بيان النظر أن الكراهة في السمع راجعة إلى النغم، فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع إذا أدى بنغم غير متناسبة، وكم من لفظ غير فصيح يستلذ إذا أدى بنغم متناسبة، وصوت طيب".^{١٤}

(فصاحة الكلام) فصاحة الكلام خلوصه من كثرة التكرار وتتابع الإضافات، وقيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثاً.^{١٥}

قال: وفيه نظر؛ لأن المراد بالكثرة ها هنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصوله بذكره ثالثاً. أي أن التفتازاني اعترض على قولهم أنه يحصل كثرة بذكره ثالثاً أي التكرار لثلاث مرات. إذ إن ذكره ثالثاً معناه تكرر مرتين.^{١٦} أما في تتابع الإضافات، وهو ما قد حذر عنه البلاغيون المتقدمون،^{١٧} فقد كان للتفتازاني نظر في قول الشاعر ابن بابك :

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فأنت بمراًى من سعاد ومسمع إذ فسروا عدم فصاحته بأنه مما لا يعقله العقل والنقل بأن تكون سعاد على مراًى ومسمع من صوت الحمامة، "لا لأن الحمامة إذا كانت بحيث تسمع صوت سعاد، فسعاد أيضاً بحيث تسمع صوتها؛ لأن صوت الحمامة ليس كصوت الإنسان في الارتفاع، بل لأن الأمر بالصوت لا ينحصر في داعي الإسماع، بل من دواعيه النشاط والسرور، كالبلابل تترنم بمشاهدة الورد. ويرجح هذا الداعي عدم الاكتفاء بمسمع وضم مراًى إليه".^{١٨} فالتفتازاني كان له نظر بذلك بأن عدم الفصاحة كان بسبب تتابع الإضافات في حمامة وحومة الجندل؛ لأن تتابع الإضافات يثقل اللسان ويورث التناثر بين الألفاظ.^{١٩}

ثانياً: ما فيه نظر في حدّ البلاغة

ذكر أن البلاغة صفة راجعة للفظ.^{٢٠} قال ولها طرفان أعلى وهو الإعجاز أو ما يقرب منه^{٢١} الإعجاز: أي أن البلاغة صفة للكلام المعجز الخارج عن طرائق البشر في الكلام. فهو يعجزهم عن معارضته^{٢٢} أما قولهم (أو ما يقرب منه) فهو عطف على الحد الطرف الأول أي أن الطرف الأول يشمل الكلام المعجز وهو كلام الله - سبحانه وتعالى - (القرآن الكريم) وهذا ما اتفق عليه علماء البلاغة،^{٢٣} أو ما يقرب منه، وقد ترك صاحب المفتاح عبارة أو ما يقرب منه عامة دون تحديد، مما دعا التفتازاني إلى القول: هذا هو الموافق لما في المفتاح ليؤكد أن السكاكي أوردها هكذا بدون تحديد. وهذا ما جعله يقول: أن ذلك مما فيه نظر؛ وعلل ذلك بالقول: لأن القريب من حدّ الإعجاز لا يكون من الطرف الأعلى الذي هو من حدّ الإعجاز أي برأيه لا يجوز أن يضم الطرف الأعلى الإعجاز أو ما يقرب منه معاً. إذ لا كلام يقارب الكلام المعجز وهو القرآن الكريم. وكل ما هو خارج عن صفة الإعجاز لا يقع إلا في الطرف الأسفل من طرفي البلاغة أو بين المرتبتين العليا والسفلى.^{٢٤} يبدو لنا أن السكاكي وضع في الطرف الأول الإعجاز أي القرآن الكريم وما يقرب منه قاصدا الحديث النبوي الشريف، أما التفتازاني فقد وضع في الطرف الأول الكلام المعجز أي القرآن الكريم فقط وفي الطرف الثاني وضع الكلام البليغ عامة الذي لا يكون معجزاً.

ثالثاً: ما فيه نظر في مباحث الإسناد الخبري

(خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) وهو أن تجعل (المُنكر كغير المُنكر) أي تنزيل الجاهل منزلة العالم، إذا كان معه فإن تأمل المنكر لما ينكر ارتدع عن إنكاره، هنا توقف التفتازاني عند عبارة

(إذا كان معه) قال: " ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له ومشاهدا عنده، كما تقول لمنكر الإسلام (الإسلام حق) من غير تأكيد لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الإسلام أي أننا إذا خاطبنا المنكر للإسلام بخبر إنكاري يحتوي على مؤكدات كأن تقول: إن الإسلام لحق فإننا نؤكد إنكاره لأن الخبر الإنكاري يكون معه المتلقي موجوداً في نفس الأمر"^{٢٥}. وكان للتفتازاني في هذه العبارة الأخيرة نظر، إذ قال: وفيه نظر؛ لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد ما لم يكن حاصلًا عنده. أي الارتداد لا يأتي من العبارة الخالية من المؤكدات ما لم يكن هو مرتدع في داخله أصلاً.

وذكر أيضاً في المبحث نفسه: " وقيل معنى ما أن تأمله شيء من العقل أن المناسب أن يقال ما أن تأمل به أي برفع الضمير المتصل الهاء ووضع شبه الجملة من الجار والمجرور (به) فلا تقول تأمله بل تأمل به، أي فكر به بعقله ولم يذكر التفتازاني هذا التوضيح في المطول.^{٢٦}

(المجاز العقلي) وهو المجاز بالجملة كما يسميه الجرجاني (٤٧١هـ)^{٢٧} وقد ذكر في المفتاح ضمن مباحث علم البيان.^{٢٨} ذكر التفتازاني أنه قد أنكره السكاكي؛ لأنه عنده استعارة مكنية أي تكون عن طريق تشبيه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم ينفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي.^{٢٩} ويبدو لنا أن السكاكي قد أنكره بسبب عدم ذكره كمصطلح مستقل عند المتقدين إذ لم يذكر ولم يذكر مرادفه بل كانوا فقط يذكرون أمثله وشواهدة ضمن الاستعارة والمجاز بصورته العامة من دون تقسيم لأنواعه.^{٣٠} فعبد القاهر الجرجاني والآمدي ذكروه على أنه ظاهرة بلاغية تبدو أنها استعارة وليست استعارة.^{٣١} وقد اعترض على السكاكي في رأيه هذا الكثير من شراح كتابه.^{٣٢} أما اللذين سبقوه فمنهم من وافقه الرأي.^{٣٣} وقد كان للتفتازاني نظر في ما ذهب إليه السكاكي إذ قال وفيه - أي فيما ذهب إليه السكاكي نظر - وعلل ذلك النظر بإيراد مجموعة من المستلزمات في بعض الصور من الاستعارة المكنية ومنها:

- أن رأي السكاكي يستلزم أن يكون المراد بعبشة راضية في قوله تعالى: " فهو في عبشة راضية " (الحاقة: ٢١) من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي ... وهو يقتضي أن يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم أن يكون المراد بعبشة صاحبها واللازم باطل إذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عبشة راضية وهذا مبني على أن المراد بعبشة وضمير راضية واحد.

- ويستلزم أن لا تصح الإضافة في كل ما أُضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي نحو : نهاره صائم لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه، اللازمة من مذهبه؛ لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الإضافة ووقوعها كقوله تعالى : "فما ربحت تجارتهم" (...).

- ويستلزم (أن لا يكون الأمر بالبناء) في قوله تعالى : "يا هامان ابن لي صرحا" لهامان ؛ لأن المراد حينئذ هو العملة أنفسهم والازم باطل؛ لأن النداء له والخطاب معه.

- ويستلزم أن يتوقف نحو (انبت الربيع البقل) وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى، على السمع من الشارع لأن أسماء الله توقيفيه وال لازم باطل ؛ لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع من الشارع أو لم يسمع.^{٣٤}

ثم عقب التفتازاني قائلاً: " أن هذه اللوازم كلها منفية لذا ينتفي أن تكون من الاستعارة المكنية كما ذهب السكاكي - لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم. وقد بنى التفتازاني اعتراضاته هذه على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أي يذكر المشبه والمراد المشبه به - وليس كذلك بل مذهبه أن يراد المشبه به ادعاءً ومبالغة، لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة، والسكاكي صرح بذلك في كتابه والمصنف لم يطلع عليه؛ لأنه أي ما ذهب إليه السكاكي ينتقض بنحو (نهاره صائم وليله قائم) وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي.^{٣٥} وفي ذلك يكون التفتازاني قد تبع بهذا الأمر الجرجاني والأمدي وفسر كلامهما ووضحه ولم يكتفي بالنقل والتوضيح عن ما ورد في المفتاح.

(أحوال المسند إليه) وقد حدد التفتازاني نقلاً عن سابقيه هذه الأحوال بقوله: أي الأمور العارضة له من حيث أنه مسند إليه. ومن هذه الأحوال حذفه وذكره وتعريفه وتنكيهه وغيرها.^{٣٦}

(في تعريفه) أي مجيئه معرفة، قال: وذكر أنه - المسند إليه- يعرف بالعلمية أي بإيراده علماً.^{٣٧}

وعلى ذكر السكاكي لكلمة (العلمية) احترازاً بها عن إيراد المسند إليه باسم جنسه أو ضميره. في ذهن السامع ابتداءً^{٣٨} وقيل احتراز بقوله ابتداءً عن الاحضار بشرط التقدم كما في المضمرة الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فإنه يشترط تقدم ذكره أو تقدم العلم بالصلة. أي أنه إذا كان المسند ضمير

الغائب والموصول فإنه يجوز بشرط تقديمه على المسند. قال التفتازاني: أن ذلك فيه نظر؛ لأن جميع طرق التعريف كلها حتى العلم مشروط بتقدم العلم بالوضع (نحو قل هو الله أحد) فالله أصله الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها بحرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعلم. أي أن المسند إليه يجب أن يكون مقدماً في كل حالات التعريف أي بالعلمية أو بالضمير أو ال العهد.^{٣٩} ولم يُذكر هذا الاعتراض في الإيضاح.

(في توكيده) يؤكد المسند إليه للتقرير، ثم يفسر التفتازاني المقصود بالتقرير قائلاً: أي تقرير المسند إليه أي تحقيق مفهومه ومدلوله. قال أعني جعله مستقراً محققاً ثابتاً بحيث لا يُظن به غيره. وقيل والمراد بـ(تقريره) أي تقرير الحكم نحو انا عرفت أو المحكوم عليه نحو أنا سعيد في حاجتك وحدي لا غيري. قال: وفيه نظر؛ لأنه - أي المفهوم الثاني للتقرير - ليس من تأكيد المسند إليه في شيء إذ تأكيد المسند إليه لا يكون لتقرير الحكم قط. فالاعتراض كان على عدم التفريق بين تأكيد المسند إليه وتأكيد التوابع. فالأمثلة التي ذكرها من توكيد التوابع وليس من تأكيد المسند إليه للتقرير.^{٤٠}

(في تقديمه) تقديم المسند إليه قد يكون مقروناً بـ(كل) أو بدونها. فالتقديم بدون (كل) يكون لسبب العموم أو نفي الشمول، والتأخير بدون (كل) يكون لعموم السلب وشمول النفي. وعندما تدخل على الجملة (كل) يعكس الحال ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح.^{٤١} وقد بين ذلك التفتازاني بقوله: "وفيه نظر؛ لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى يعني الموجبة المهمة المعدولة المحمولة نحو إنسان لم يبق وعن كل فرد في الصورة الثانية يعني السالبة المهمة نحو (لم يبق إنسان) إنما لافادة الإسناد إلى ما أضيف إليه كل وهو لفظ إنسان.^{٤٢} وقد زال ذلك الإسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد إليها أي إلى كل؛ لأن إنسان صار مضافاً إليه فلم يبق مسنداً إليه فيكون أي على تقدير أن يكون إلى كل ايضاً مفيداً للمعنى الحاصل من الاسناد إلى انسان يكون (كل) تأسيساً لا تأكيداً؛ لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك؛ لأن المعنى حينئذٍ إنما أفاده الإسناد إلى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تأكيداً له. قال: "وحاصل هذا الكلام إننا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد.^{٤٣}

وفي السياق نفسه، ذكر: وما يقال عن دلالة لم يبق إنسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يبق كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً. قال: فيه نظر إذ لو اشترط التأكيد اتحاد

الداليتين لم يكن حينئذ كل إنسان لم يقيم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيداً؛ لأن دلالة إنسان لم يقيم على هذا المعنى التزام (ولأن النكرة المنفية إذا عمت كان قولنا لم يقيم إنسان سالبة كلية لا مهمة) كما ذكره هذا القائل لأنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد والبيان لا بد له من مبين.^{٤٤}

وقد استشهد التفتازاني تعزيزاً لرأيه برأي الجاجاني (٤٧٦هـ) قال : وقال عبد القاهر الجرجاني (إن كانت كلمة (كل داخلة في حيز النفي بأن اخرت عن أداته) سواء كانت معمولة لأداة النفي أولاً وسواء كان الخبر فعلاً نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن أو غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلًا أو معمولاً للفعل المنفي.

ختاماً نقول: أن مواضع ما فيه نظر التي ذكرناها قد وردت ضمن مباحث علم المعاني، وهناك ما ورد منها ضمن مباحث علمي البيان والبديع إلا أنها قليلة جداً قياساً بما ورد في علم المعاني، أن المواضع التي كان للتفتازاني فيها نظر ورد بعض منها في الإيضاح والتلخيص للقزويني، إلا أنه أوردنا على نحو أكثر تفصيلاً وشرحاً، كما تفرد في بعض منها كرأي خاص به. وإن ما ورد عنه أعيد ذكره في الشروح التي جاءت بعده كما في بغية الإيضاح للأسفراييني وعروس الأفراح للسبكي على نحو أكثر توضيحاً. ووجدنا أن التفتازاني متأثر على نحو أكثر بآراء عبد القاهر الجرجاني (٤٧٦هـ) إذ يرجع إليه ببيان وتوضيح الكثير من الآراء ويستشهد بأقواله. ونقول : أننا قد وجدنا في هذه الشروح مادة ثرية وغنية جداً للدرس البلاغي التراثي العربي وأنها تمثل مصدراً من مصادر الثقافة العربية وشكلت أساساً متيناً لبناء الدرس البلاغي العربي، ووجدنا فيها الكثير من المباحث والملاحظات التي ما تزال بحاجة إلى إعادة عرض ودراسة، فهي مصدر تحول وانعطاف كبيرة في الدراسات البلاغية الناضجة.

الهوامش:

^١ ينظر : مقدمة مفتاح العلوم : ج.

^٢ ينظر: جهود السكاكي البلاغية... (بحث)، د. حاج هني محمد:

^٣ ينظر: المفصل في علوم البلاغة، عيسى علي العاكوب: ٣٤ وينظر: شرح تلخيص المفتاح (بحث)، د. علي حيدر: ١٩.

^٤ ينظر: شرح تلخيص المفتاح (بحث)، د. علي حيدر: ١١.

^٥ ينظر: الإيضاح : ١٤

^٦ مختصر المعاني: ١٥

^٧ ينظر : مفتاح العلوم: ١١

^٨ مختصر المعاني: ١٥.

^٩ مختصر المعاني : ١٥.

١٠. الأطول: ١٦٧/١.
١١. ديوان المتنبي
١٢. ينظر: مختصر المعاني: ١٦.
١٣. مختصر المعاني: ١٦.
١٤. الأطول: ١٦٧/١.
١٥. مختصر المعاني: ١٩.
١٦. ينظر: الأطول: ١٧٩/١.
١٧. ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٤.
١٨. ينظر: الأطول: ١٨١/١.
١٩. ينظر: مختصر المعاني: ١٩-٢٠.
٢٠. مختصر المعاني: ٢٢.
٢١. مختصر المعاني: ٢٣.
٢٢. ينظر: مختصر المعاني: ٢٣.
٢٣. ينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة: ١٢٧/١.
٢٤. ينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة: ١٢٧.
٢٥. مختصر المعاني: ٢٤.
٢٦. ينظر: المطول: ٢٠.
٢٧. ينظر: أسرار البلاغة: ٣٥٦.
٢٨. ينظر: مفاتيح العلوم: ٣٦٣.
٢٩. مختصر المعاني: ٤٣، وينظر: بين الاستعارة المكنية والمجاز العقلي (بحث): ٧٨١.
٣٠. ينظر: بين الاستعارة المكنية والمجاز العقلي (بحث): ٧٧٧-٧٧٦.
٣١. ينظر: المجاز العقلي وعلاقته بالتخييل والنظم.
٣٢. ينظر: مختصر المعاني: ٤٣، والمطول: وبغية الإيضاح: ١٣٦/٣.
٣٣. بغية الإيضاح: ٥٢/١، وينظر: كتاب سبويه: ، نهاية الإيجاز ودراية الإعجاز: ، وكافية ابن الحاجب:
٣٤. مختصر المعاني: ٤٤.
٣٥. مختصر المعاني: ٤٤-٤٥.
٣٦. ينظر: مختصر المعاني: ٤٨.
٣٧. مختصر المعاني: ٤٩.
٣٨. مختصر المعاني: ٤٩.
٣٩. مختصر المعاني: ٤٩.
٤٠. ينظر: الإيضاح: ٤٣، وعروس الأفراح: ٢١٩/١.
٤١. ينظر: مختصر المعاني: ٧٠-٧١.
٤٢. مختصر المعاني: ٧٠.
٤٣. مختصر المعاني: ٧٢.
٤٤. مختصر المعاني: ٧٣.

المصادر :

١. الاسفراييني: العصام(٩٤٥هـ)، دت، الأطول في شرح تلخيص مفاتيح العلوم، تح: عبدالحميد هندواوي، دار الكتب العلمية بيروت.
٢. التفتازاني: سعد الدين(٧٩١هـ)، دت، مختصر المعاني، ط١، بيروت-لبنان، مؤسسة التاريخ العربية .

٣. الجرجاني، عبد القاهر (١٤٧١هـ)، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، أسرار البلاغة، ، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، ط١، دار المدني بجدة.
٤. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (١٤٧١هـ)، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م، دلائل الإعجاز، تحقيق: د. عبد الحميد هندواي ، دار الكتب العلمية - بيروت ط١.
٥. حيدر، د.علي، ٢٠٠٩م، شروح تلخيص مفتاح العلوم أهميتها في حركة تطور البلاغة العربية (بحث)، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، م ٣١، ٢٤.
٦. الرازي، فخر الدين(٦٠٦هـ)، ١٩٨٥م، نهاية الإيجاز ودراية الإعجاز، تح: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، ط١، بيروت.
٧. رجب، ابن الطيب، ١٩٩٨م، المجاز العقلي وعلاقته بالتخييل والنظم(بحث منشور ضمن أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس.
٨. السكاكي، أبو يعقوب (٦٢٦هـ)، ١٩٨٧م، مفتاح العلوم ، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت-لبنان.
٩. سيوييه، أبو بشر عمر بن عثمان(١٨٠هـ)، دت، الكتاب، تح: عبدالسلام هارون، ط٣، بيروت.
١٠. الصعيدي، عبدالمتعال، ١٩٩٩م، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة،
١١. العاكوب، عيسى علي، -٢٠٠٥، المفصل في علوم البلاغة(المعاني والبيان والبديع)، ط٢، دار القام للنشر والتوزيع، الإمارات -دبي.
١٢. العلوي، يحيى بن حمزة (٤٧٥هـ)، ١٤٢٣هـ، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، ط١، المكتبة العصرية - بيروت،
١٣. القزويني، محمد بن عبدالرحمن بن عمر(٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجبل، بيروت.
١٤. النعيمي، د. مريم، ٢٠١٢، بين الاستعارة والمجاز العقلي(بحث)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، م٩، ع١٢، ص٧٧٥-٧٩٤.